وكان من الأبدال انه ربما مرة في مناسبة حوار الكلمة نبقى نحو شهر بحيث
او ثلاثة اشهر لا يستطيع ان يسمع كلاما الا نغما فانظر هذا الامر بين صار
كلام الناس بالنسبة الى كلام الجمهور الذي هو من جنس كلامهم اذني واقع
بين صوتية الحمير والكلاب بالنسبة الى كلام الناس اذ لا نجد بين تغاير بين صوت الحمير
او الكلاب ولو سمعه او سماعه افصح كلام واعذبه فكيف تكون نسبة كلام الخالق
الى كلام الخالق الذي جل عن المثل في ذاته وصفاته وافعاله تبارك وتعالى وبارك
الكلام واضح صحيح فاضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه الخ يعني اذا
عرفت كون ضد القدرة العامة العجز عما يمكن ما لزم ان يكون ضد الصفة
المعنوية اللازمة للقدرة وهي كونه تعالى قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا
على ممكن ما وهكذا كل صفة معنى فان ضدها ضد الصفة المعنوية اللازمة
لها وبالله التوفيق وما الجائز في حقه تعالى فعل كل ممكن او تركه شرع
فرغ من ذكر ما يجب في حقه تعالى وشرع في ذكر ما يستحيل اذ ذكر هنا القسم الثالث وهو ما
يجوز في حقه تعالى فالجائز في حقه تعالى فعل كل ممكن او تركه كما تقدم
في ذلك الثواب والعقاب وبعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام والاصلح
والاصح الخلق لا يجب منى ذلك شيء على الله تعالى ولا يستحيل اذ لو وجب عليه
تعالى فعل الصلاح والاصح للخلق لما تعوله المعتزلة لما وقعت محنة دنيا
ولا اخرى ولا وقع تكليف بامر ولا نهي وقد ذكرنا طلا بالمشاهدة وما يعقب من
المصالح مع تلك المحن والتكاليف فالله تعالى قادر على ايصال تلك المصالح بدون
مشقة او محنة او تكليف وايضا فليست تلك المصالح عامة في جميع المكلفين
والمكلفين للقطع بان الجنة والتكليف في حق من حتم عليه الكفر والعياذ
بالله تعالى نقمة وتعرض للهلاك الابدي نسأل الله تعالى العافية في ديننا او
دنيانا وحسن الخاتمة بلا محنة هو اما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم
لانه لو لم يكن له محدث بل حدث لنفسه لزم ان يكون احد الامرين المتساويين
وهو اعني به الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره وهو نحو ذلك مما
ذكرناه آنفا وبابي الكلام واضح وبالله تعالى التوفيق صح ما قلنا برهان
وجوب القدم له تعالى زائد انه لو لم يكن قديما لكان حادثا وقد تقرر
ان كل حادث وله محدث ويلزم الدور او التسلسل شرح يعني انه اذا ثبت وجوب وجود

الى وجود

الى وجود ونفي وجود لا عدمه لا خفاء ان العالم من السموات والارضين وما
فيهما وما بينهما اجرام ملازمة لاعراض تقوم بها من حركة وسكون وغيرهما
والمتصف على الحركة والسكون فان مهرة لزوم الاجرام لهما ضرورة لكل عاقل
فنقول لا شك في وجوب الحدوث لكل واحد من الحركة والسكون اذ لو كان
واحد منهما قديما لما قبل ان يتعدم ابدا لان ما ثبت قدمه استحال عدمه ولا خفا
ان كل واحد من السكون والحركة قابل للعدم لانه قد شوهد عدم كل واحد
منهما بوجود ضده في كثير من الاجرام فلزوم استحواذ الاجرام كلها على واحد
واذا ثبت حدوثها واستحالة وجودها في الازل لزم حدوث الاجرام واستحالة
وجودها في الازل قطعا لاستحالة انفكاكها عن احد هذين اعني السكون والحركة
حدوث احد الملازمين يستلزم حدوث الاخر ضرورة واذا استبان بهذا
حدوث العالم لزم افتقاره الى محدث لانه لو لم يكن له محدث بل حدث لنفسه
لزم اجتماع امرين متنافيين وهما الاستواء والترجحان بالامر الواحد وجوده
كل فرد من افراد العالم مساويا لبعديه وزمانه ووجوده مساويا لغيره من الازمنة
ومقداره المخصوص مساويا لسائر المقادير ومكانه الذي اختص به مساويا
لسائر الامكنة وجهته المخصوصة مساوية لسائر الجهات وصفته المخصوصة
مساوية لسائر الصفات فهذه انواع كل واحد منها فيه امران متساويان
فلو حدث احدها لنفسه بلا محدث لترجح على مقابله مع انه مساو له اذ
قبول كل جرم لهما على حد السواء فقد لزم ان لو وجد شيء من العالم لنفسه
بلا موجد لاجتمع الاستواء والترجحان المتنافيان وذلك محال فاذا بطل هذا
ثابت وبطل ما اختص به كل فرد من افراد العالم بما اختص به لما وجد شيء
من العالم مستمرا من افصح بوجوب وجوده وجوب الافتقار الكائنات كلها
اليه تبارك وتعالى وجل وعلى فتعين لزوم ان يكون احد الامرين المتساويين
لا محالة اعني بهما الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره ونحو ذلك مما
ذكرناه آنفا وبابي الكلام واضح وبالله تعالى التوفيق صح ما قلنا برهان
وجوب القدم له تعالى زائد انه لو لم يكن قديما لكان حادثا وقد تقرر
ان كل حادث وله محدث ويلزم الدور او التسلسل شرح يعني انه اذا ثبت وجوب وجود

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)